QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

الضعف الإداري والانقسامات الحزبية: تحديات الاستقرار والتنمية في الدول الاسلامية

Administrative Weakness and Party Divisions: Challenges to Stability and Development in Islamic Countries

Ramzi Harbaoui
PhD Scholar, Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.
Prof Dr Muddassir Ahmad
Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.
Dr Sajid Asadullah
Department of Islamic Studies, Riphah International University, Faisalabad.

Abstract

administrative performance and entrenched bureaucracy in Arab countries Weak represent major obstacles to the implementation of public policies and development plans. Public administration, instead of serving as the backbone of the state, often e of translating policies into tangible achievements due to rigidity becomes incapabl and the appointment of positions based on loyalty and favoritism. This weakness making, scattered efforts, resource wastage, and delays in -leads to arbitrary decision dministrative and financial corruption resulting from these essential reforms. A practices further undermines the state's ability to implement development projects according to clear national priorities. Simultaneously, severe party divisions hinder eaken consensus on sustainable national policies, popular participation and w obstructing development, eroding trust between citizens and the state, and opening the door to external interventions or military coups. These crises negatively affect the clining investments, rising unemployment and economy and society, leading to de poverty, and increasing social frustration, thereby weakening political stability. Therefore, reforming public administration and renewing political parties based on is essential to ensure sustainable competence, transparency, and accountability development, enhance citizens' trust, and achieve institutional stability. Sound administration and political consensus are thus the key foundations for rebuilding the tstate and achieving fair and comprehensive developmen.

Keywords: *Administrative Weakness, Bureaucracy, Political Polarization, Governance, Corruption, Sustainable Development, Institutional Stability*

الضعف الإداري والانقسامات الحزبية: تحديات الاستقرار والتنمية في الدول الاسلامية

يعدّ الصراع الحزبي في الدول الحديثة، ولا سيما الخارجة من الحكم السلطوي، من أبرز التحديات التي تعيق مسار التحول الديمقراطي. فالأحزاب السياسية وُجدت أساسًا لتنظيم المشاركة الشعبية وتمثيل التعددية، لكنها غالبًا ما تنحرف عن هذا الدور عندما تُغَلِّب مصالحها الضيقة على المصلحة الوطنية. عندها يتحول التنافس السياسي من اختلاف مشروع في البرامج والرؤى إلى صراع حاد يهدد وحدة الدولة ويقوض الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتبرز خطورة هذا الصراع حين يصبح الحزب أداة لتأجيج الانقسامات السياسية أو الطائفية أو الجهوية، بدل أن يكون حلقة وصل بين الدولة والمجتمع. ويرتبط ذلك بضعف المؤسسات، وهشاشة التجربة الديمقراطية، وتدني الثقافة السياسية، إضافة إلى البنى الداخلية للأحزاب التي

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

تكرّس الولاءات الشخصية والفئوية. ونتيجة لذلك، تتحول الأحزاب إلى ساحات صراع على السلطة، لا فضاءات للعمل الديمقراطي.

ومن أهم أسباب الصراع الحزبي تحوّل الأحزاب من أدوات للإصلاح إلى وسائل للاستئثار بالسلطة والثروة، عبر المحاصصة وتوزيع المناصب على أسس حزبية أو غير موضوعية. ويؤدي هذا السلوك إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وشلّ أدائها، وغياب التخطيط الوطني، لتحل محله منطق الترضيات وتبادل المصالح، بما يضر بالمصلحة العامة والتنمية الشاملة.

وهذه هي أبرز أسباب الصراع الحزبي

1 . التحوّل من أداة للإصلاح إلى وسيلة للاستئثار

نشأت الأحزاب السياسية لتكون أداة للإصلاح وتنظيم المشاركة الشعبية وتعزيز الشفافية وبناء دولة القانون، إلا أنّ التجارب في العالم العربي والإسلامي أظهرت انحرافًا واضحًا في دورها، إذ تحوّل الكثير منها إلى وسائل للاستئثار بالسلطة والثروة بدل خدمة التنمية والديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى تبني سياسات المحاصصة القائمة على الولاءات الحزبية أو الطائفية، بعيدًا عن معايير الكفاءة والنزاهة.

ونتج عن هذه الممارسات شلل في عمل المؤسسات الحكومية، حيث أصبحت مواقع القرار مراكز ولاء سياسي، وتحولت الوزارات إلى أدوات لخدمة المصالح الحزبية. وأدى ذلك إلى إضعاف الأداء المؤسسي وغياب التخطيط الاستراتيجي القائم على المصلحة الوطنية، لتحل محله منطق الترضيات وتبادل المصالح على حساب الصالح العام.

> " كما أنّ ترسيخ الفساد يصبح نتيجة حتمية لهذا الوضع؛ إذ تتكرّس المحسوبية والزبونية كآليات معتمدة في إدارة شؤون الدولة. فبدلًا من أن يكون الجهاز الإداري محكومًا بالقوانين واللوائح، يصبح محكومًا بولاءات حزبية ضيقة، مما يفتح المجال واسعًا أمام هدر الموارد البشرية والمالية."[1]

يُلاحظ من تحليل عماد غليون أنّ فساد الحياة الحزبية لا يقتصر على الممارسات الشكلية داخل المؤسسات السياسية، بل يتجاوزها ليصيب جوهر النظام الإداري والاقتصادي للدولة. فحين تتحول الأحزاب من أدواتٍ للإصلاح والمشاركة إلى وسائل للاستئثار والتحكم، تنقلب الوظيفة السياسية من خدمة الصالح العام إلى حماية المصالح الخاصة. وهذا التحول الخطير يؤدي بالضرورة إلى تفريغ مفهوم الدولة من مضامينه القانونية والمؤسسية، إذ تصبح الولاءات الحزبية الضيقة معيار التعيين والترقية، في حين يُهمّش أصحاب الكفاءة والنزاهة. ومن هنا تتسلسل حلقات الفساد لتطال الإدارة والاقتصاد والقضاء، فتضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. إنّ ما أشار إليه غليون يعكس رؤية نقدية عميقة لطبيعة الأزمة السياسية المعاصرة، حيث إنّ انهيار البنية الأخلاقية في العمل الحزبي هو الشرارة التي تُنتج كل مظاهر التراجع والاضطراب في الحكم والإدارة.

2. الجمود الفكري وضعف التثقيف الديمقراطي داخل الأحزاب

يُعدّ الجمود الفكري داخل الأحزاب من أبرز العوامل التي تغذي الصراع الحزبي، إذ تعجز عن إنتاج أفكار وبرامج تواكب التحولات المعاصرة، وتكتفي بتكرار خطابات قديمة تفتقر إلى رؤية مستقبلية. ويؤدي هذا العجز إلى فقدان ثقة المجتمع، ودفع الأحزاب للبحث عن شرعية بديلة بوسائل غير ديمقراطية.

---

1. غيلون عماد، مفهوم الأحزاب السياسية، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، https://jabhastudies.com، 2022-06-06

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

كما يسهم ضعف التثقيف الديمقراطي داخل الأحزاب في تعميق الأزمة، حيث تهيمن قيادات تقليدية على العمل الحزبي وتمنع تداول القيادة، وتستأثر بالموارد التنظيمية والمالية. وينتج عن ذلك إقصاء الكفاءات الشابة وإحباط جهود الإصلاح والتجديد، مما يُبقي الأحزاب منغلقة وغير قادرة على التطور.

وقد وصف شاهر أحمد نصر هذه الظاهرة بـ المركزية الديمقراطية، التي تُمنح من خلالها القيادات صلاحيات شبه مطلقة تحت غطاء الشرعية التنظيمية، مما يسمح لها بالبقاء في مواقعها لفترات طويلة دون منافسة حقيقية حيث قال.

> " ضعف الروح الديمقراطية في التنظيم، والأسلوب التنظيمي الذي تستطيع بواسطته أية قيادة البقاء إلى ما تشاء في الهرم وتستطيع إيصال من تشاء إلى هذا الهرم واستخدامها سلاح المركزية الديمقراطية. هذا السلاح الماضي الذي يستخدم للوصول إلى غايات مختلفة، وأصبح يستخدم في مختلف المؤسسات الاجتماعية والأحزاب التي تعتمده لتكريس هيمنة قيادات محددة وتوحي هذه القيادات لنفسها وللآخرين بأنها شرعية."[1]

يُبرز الباحث شاهر أحمد نصر ضعف الديمقراطية الداخلية كإحدى أخطر المشكلات البنيوية في الأحزاب السياسية العربية، حيث تنغلق القيادة على ذاتها وتتحول إلى مركز نفوذ غير خاضع للمساءلة. وبدل أن تكون الديمقراطية أداة للتجديد والمشاركة، تُختزل في شعارات شكلية تُكرّس الزعامة الفردية وممارسات استبدادية. ولا يقتصر أثر هذه الظاهرة على الأحزاب فقط، بل يمتد إلى المجتمع ككل، مما يُضعف الوعي الديمقراطي العام. ويؤدي غياب الديمقراطية الداخلية إلى تآكل المصداقية السياسية وعجز الأحزاب عن إنتاج قيادات ورؤى إصلاحية، لتتحول إلى أدوات للهيمنة الشخصية بدل أن تكون فضاءات للتعبير الحر والتنافس الفكري البنّاء.

3. ضعف الوعي بدور الأحزاب في التطور الاجتماعي والسياسي

الأحزاب التي نشأت في العالم العربي والإسلامي في سياقات مقاومة الاستعمار أو مواجهة الظلم الاجتماعي، لم تُعد صياغة أهدافها بعد انتهاء تلك المراحل التاريخية، وبقيت أسيرة شعارات الماضي دون التكيّف مع المتغيرات المعاصرة. فالعديد منها ظل يرفع شعارات المقاومة والتحرر أو الدفاع عن طبقة اجتماعية محددة، حتى بعد أن تغيّرت بنية المجتمعات، وبرزت تحديات جديدة في مجالات التنمية والاقتصاد والتكنولوجيا والعولمة.

إنّ هذا الجمود في الأهداف جعل الأحزاب تفقد صلتها بالقضايا الفعلية التي تهمّ المواطنين، مما أفقدها قدرتها على الاستمرار. وبذلك، لم تعد قادرة على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية متطورة، بل انزلقت إلى صراعات عقيمة مع خصومها السياسيين، وهي صراعات لا تُنتج حلولًا واقعية بقدر ما تُكرّس التوتر والانقسام.

> " أما الأحزاب التي نشأت على خلفية تاريخية؛ مثل قيامها بدور ونشاط معين في مقاومة الاستعمار أو التصدي لظلم اجتماعي؛ فعليها أن تقوم بمراجعة أهدافها وبرامجها بعد تحقيقها أهدافها الأساسية؛ وإلا فإن دورها سيتراجع كثيرا؛ ولا تستطيع التطور والاستمرار بسبب عدم مجاراتها للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة في المجتمع. ولا يخفى أن للأحزاب السياسية

1. نصر شاهر أحمد، آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربي، الجزيزة نت، https://www.aljazeera.net/arabic، 2004-10-03.

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

دورا مهما في حياة المجتمعات؛ فهي تساهم في زيادة تماسك المجتمع وتدفع بالممارسات الديمقراطية السلمية إلى الأمام، في مواجهة العنف والتطرف."[1]

فهذا ما أكده الاستاذ عماد غليون في هذا الموضع من أهمية الوعي التاريخي والسياسي لدى الأحزاب، إذ يشير إلى أنّ الحزب الذي يظلّ أسيرًا لماضيه دون مراجعة لأهدافه ومناهجه، يفقد قدرته على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية المتسارعة. فنجاح الأحزاب في مرحلة من المراحل لا يعني صلاح برامجها إلى الأبد، بل إنّ الجمود الفكري والتنظيمي هو بداية التراجع والانحسار. لذلك فإنّ المراجعة الدورية للخطاب السياسي واستيعاب متغيرات الواقع يُعدّان شرطين أساسيين لاستمرار الفاعلية السياسية. كما يلفت غليون إلى أنّ الأحزاب الرشيدة تشكّل ركيزة للتماسك الوطني ومواجهة التطرف، لأنها توفر منبرًا سلميًا للتعبير والمشاركة. وهكذا يغدو وجود الأحزاب القوية والمتجددة ضمانةً لسلامة الحياة الديمقراطية، ولتحصين المجتمع من العنف والفوضى الفكرية والسياسية.

4. غياب الثقافة السياسية الجامعة

الثقافة السياسية بمثابة البنية التحتية التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية. فهي التي تحدّد علاقة المواطن بالسلطة، وتُشكّل منظومة القيم التي تنظّم التفاعل بين الدولة والمجتمع. فإذا كانت هذه الثقافة قائمة على قيم الانتماء الوطني والمشاركة العامة، فإنّها تُسهم في توحيد الصفوف وتقوية شرعية النظام السياسي. أمّا إذا هيمنت الولاءات الضيقة القبلية أو الطائفية أو الحزبية فإنّ الحزب يتحول من وسيلة للإصلاح إلى غاية في ذاته، ويغدو المواطن أقرب إلى الولاء لفئة أو جماعة ضيقة بدلًا من الولاء للدولة الجامعة.

" تُعرَّف الثقافة السياسية بأنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة."[2]

تُعدّ الثقافة السياسية المستقرة أساسًا لبناء الشرعية السياسية، في حين يؤدي ضعفها إلى أزمة ثقة تُهدد استقرار النظام، إذ يفقد المواطن شعوره بالانتماء حين يرى الدولة أسيرة للصراعات الحزبية والفئوية. ويترتب على غياب الثقافة السياسية الجامعة تفكك الهوية الوطنية، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وتصاعد الاستقطاب، مما يخلق أزمات سياسية قد تهدد وحدة الدولة.

ويتضح أن الصراع الحزبي في الدولة الحديثة ناتج عن اختلالات بنيوية عميقة، تتجلى في فقدان الأحزاب لدورها الإصلاحي وتحولها إلى أدوات للهيمنة والمحسوبية، إلى جانب ضعف التثقيف الديمقراطي والجمود الفكري، وهو ما يؤدي إلى انفصالها عن المجتمع وإضعاف شرعية النظام السياسي.

ويكمن تجاوز هذه الأزمة في إعادة بناء العمل الحزبي على أسس وطنية ومؤسسية تقوم على المشاركة والمساءلة والتعددية الحقيقية، لأن الأحزاب ذات الرؤية الوطنية تمثل ركيزة أساسية

---

1. غيلون عماد، مفهوم الأحزاب السياسية، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، https://jabhastudies.com، 2022-06-06.

2. المنوفي كمال، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1980، ص 14.

للديمقراطية. فالدولة الحديثة لا تستقيم إلا بأحزاب تؤمن بالنزاهة والتنافس البناء، وإلا سيظل الصراع الحزبي عامل انقسام وإضعاف بدل أن يكون أداة للاستقرار والتنمية.

انعكاسات تغليب المصلحة الخاصة على استقرار الدولة

يؤدي تغليب الأحزاب لمصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية إلى اهتزاز الثقة بين المواطن والدولة، إذ يتحول العمل السياسي إلى صراع على النفوذ والمكاسب بدل أن يكون خدمة للصالح العام. وينعكس ذلك سلبًا على مؤسسات الدولة التي تضعف قراراتها بسبب الحسابات الحزبية الضيقة، مما يساهم في انتشار الفساد والمحسوبية وتراجع الانتماء الوطني. كما أن انشغال الأحزاب بصراعاتها الداخلية يعطّل الإصلاحات ويعرقل التنمية، ويهدد الاستقرار السياسي وشرعية النظام. ولا يمكن للأحزاب أن تبقى فاعلة إلا إذا قدّمت المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، باعتبار ذلك معيارًا للنضج السياسي الحقيقي.

ولعل أبرز الانعكاسات التي تترتب على ذلك تتجلى في النقاط التالية:

أولاً - تعطيل مؤسسات الدولة وإضعاف فاعليتها

عندما تُقدّم الأحزاب مصالحها الضيقة على المصلحة الوطنية، تصبح مؤسسات الدولة رهينة للصراعات والمناكفات الحزبية. فبدل أن يشكّل البرلمان ساحةً للنقاش العقلاني وصناعة السياسات العامة، يتحوّل إلى ميدان للمزايدات والتجاذبات التي تُفقد التشريع معناه ووظيفته. وتغدو الحكومة أسيرة لصفقات المحاصصة التي تقوم على توزيع الحقائب الوزارية والوظائف العليا وفق الولاءات الحزبية لا على أساس الكفاءة والخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف في الأداء المؤسسي وإلى قرارات مرتجلة لا تراعي المصلحة العليا للدولة.

وفي ظل هذه الأوضاع، يتراجع مستوى التخطيط الاستراتيجي وتضعف قدرة الأجهزة الحكومية على إنجاز برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يؤدي بدوره إلى اهتزاز صورة الدولة أمام مواطنيها وأمام المجتمع الدولي. وقد أوضح العلمي عبد القادر أنّ ضعف الأداء الحكومي غالبًا ما يرتبط مباشرة بسيطرة منطق المصالح الخاصة على المؤسسات، بما يفضي إلى أزمات هيكلية في الدولة ويجعلها عاجزة عن أداء وظائفها الحيوية

> " إن أي نضال يرمي إلى إقرار ديمقراطية حقيقية لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا إذا كان مبنيًا على نظرة شمولية للديمقراطية لا تقتصر على الجانب الذي يعني الدولة وإنما تشمل أيضًا المجتمع بأفراده وهيئاته. وكلما انتشرت الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وترسَّخ السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني عمومًا، تعبَّدت الطريق أكثر نحو الديمقراطية التي لا يعتريها الخلل من أي جانب، لأن الدولة والمجتمع كل منهما يصب في الآخر، ولا يمكن للدولة إلا أن تعكس مستوى تطور المجتمع في شموليته وليس في أجزاء محدودة منه."[1]

يؤكد النص أن تعطيل المؤسسات بسبب الانقسامات الحزبية يشكّل تهديدًا طويل الأمد لاستقرار الدولة، لا مجرد أزمة مؤقتة. فالديمقراطية ليست نظامًا قانونيًا فحسب، بل ثقافة مجتمعية وسلوكًا حضاريًا يقوم على المشاركة والاحترام وقبول الاختلاف. ونجاح التجربة الديمقراطية يرتبط بمدى ترسخ هذه القيم في وعي الأفراد وممارساتهم اليومية داخل الأسرة والمؤسسات التعليمية والأحزاب والمجتمع المدني. وبما أن الدولة تعكس مستوى النضج السياسي والثقافي لمجتمعها، فإن ترسيخ ثقافة ديمقراطية قائمة على الحوار والتعدد والمساءلة يُعد شرطًا أساسيًا لبناء نظام سياسي مستقر وعادل، لأن الديمقراطية الحقيقية تُبنى من القاعدة لا تُفرض من الأعلى.

1. العلمي عبد القادر، في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، المغرب ط 2، 2013، ص195.

الثاني - تفاقم الانقسام المجتمعي وفقدان الثقة بالنظام السياسي

عندما ينظر المواطن إلى الأحزاب بوصفها أدوات لخدمة مصالح نخبها، تتراجع الثقة بالعملية الديمقراطية ويضعف الإقبال على المشاركة السياسية والانتخابات، مما يعزز الإحباط واليأس داخل المجتمع. كما تؤدي الصراعات الحزبية، خاصة عند توظيف الإعلام ووسائل التواصل للتحريض والتشهير، إلى تعميق الاستقطاب وتحويل الخلاف السياسي إلى انقسام اجتماعي حاد. وحين يتجاوز الصراع الحزبي حدوده الطبيعية، يتحول من إطار لتنظيم التعددية إلى عامل يهدد الوحدة الوطنية واستقرار الدولة.

> " ولا يخفى أن للأحزاب السياسية دورا مهما في حياة المجتمعات؛ فهي تساهم في زيادة تماسك المجتمع وتدفع بالممارسات الديمقراطية السلمية إلى الأمام، في مواجهة العنف والتطرف. لا غنى للحياة السياسية في أي دولة عن أحزاب سياسية وتيارات فكرية ترفد استمرارها؛ لأن الصراع في المجتمع إذا قام بين مشاريع وبرامج مختلفة يعطي ديناميكية وحيوية للعلاقات السياسية القائمة ويطورها. وعلى الرغم من أهمية الأحزاب السياسية ودورها؛ إلا أن هناك من يعارض وجودها بذريعة أن الأحزاب تؤدي في ممارساتها إلى الفساد وتسميم العقول والأفكار؛ ويضيفون إلى ذلك دورها في تشجيع حالة عدم الاستقرار السياسي التي ربما تؤدي إلى انقسام المجتمع على نفسه وظهور الصراعات الدامية فيه".[1]

يُستشف من هذا الطرح أنّ الجدل حول دور الأحزاب السياسية هو جزء من الإشكالية الأعمق المتعلقة بكيفية ممارسة العمل السياسي في الدول الحديثة. فالأحزاب في أصلها وُجدت لتنظيم المشاركة الشعبية وتوجيهها نحو البناء والإصلاح، غير أنّ انحرافها عن هذا المسار هو الذي يُغذي النقد الموجه إليها. لذا، فإنّ الحكم على الأحزاب لا يكون بوجودها في حدّ ذاته، بل بمدى التزامها بالمصلحة العامة وشفافيتها في الممارسة. وإذا أُحسن تأطيرها قانونيًا وتربويًا، فإنها تتحول إلى مدارس لتنشئة المواطن الصالح، وتصبح وسيلة لتعزيز الاستقرار بدل تقويضه. وبذلك، فإن الإشكال لا يكمن في مبدأ التعددية الحزبية، بل في غياب الوعي الديمقراطي الذي يوجّهها نحو المصلحة العليا للأمة.

ثالثًا - إضعاف الشرعية السياسية وتكرار الأزمات

فالشرعية السياسية للنظام ترتبط بقدرته على التعبير عن إرادة المواطنين وتلبية مطالبهم. غير أنّ النظام الذي تهيمن عليه الأحزاب المتصارعة، ينشغل بصراعات النفوذ وتقاسم الغنائم على حساب القضايا العامة، فيفقد قدرته على الاستجابة لمتطلبات الشعب. ومع استمرار هذه الحالة، يتكوّن لدى المواطنين شعور بأنّ المؤسسات لا تمثلهم، بل تعكس مصالح نخبة محدودة تحتكر القرار السياسي.

وهذا الوضع يولّد أزمة شرعية خطيرة، تجعل النظام في حالة هشاشة دائمة وتُعرّضه إلى موجات متكررة من الاحتجاجات والأزمات.

> " فثقافة التوافق السياسي قادرة على تذويب الصعاب ومختلف الاختلافات الأيديولوجية والانتماءات السياسية في بوتقة واحدة تخدم بناء الدولة بالدرجة الأولى وتنأى عن مسارات البرغماتية السياسية الضيقة، وبالتالي تفادي تشكُّل نفس سيناريوهات بناءات السلطة البائدة، والخوف الحقيقي الذي أضحى ماثلًا

1. غيلون عماد، مفهوم الأحزاب السياسية، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، https://jabhastudies.com ، 2020-06-06.

> وقائمًا هو العودة إلى رسم نفس إحداثيات وتراسيم السلطوية التي قوضت شوكتها الثورات، خصوصًا في ظل هذا التسابق المحموم نحو الهيمنة والسيطرة على دواليب الدولة باسم شرعية صناديق الاقتراع، وبالتالي فالغيرية واستثمار المجهود السياسي في تكريس مقومات دولة القانون والمؤسسات مطلب مفصلي يفرض نفسه في ظل عسر مخاضات البناء الديمقراطي، وكذلك التعبئة السياسية وتجنيد كل الفاعلين بغضِّ النظر عن هوياتهم السياسية والمدنية الذي يقع في صميم السيرورة الديمقراطية ".[1]

هذا ما أراد الدكتور عثمان الزياني ترسيخه من أهمية ثقافة التوافق السياسي كركيزة أساسية لضمان نجاح الانتقال الديمقراطي واستدامة مؤسسات الدولة. فالتعددية الحزبية لا تُثمر إلا إذا أُطّرت بروح التعاون والتنازل المتبادل بعيدًا عن الأنانية السياسية الضيقة. إنّ التنافس على السلطة دون وعي وطني مشترك يُعيد إنتاج السلطوية بأشكال جديدة، ويُفرغ الديمقراطية من مضمونها. لذلك، يصبح بناء الثقة المتبادلة بين الفاعلين السياسيين وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية هو الضامن الحقيقي لحماية التجربة الديمقراطية من الانتكاس، وترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات.

رابعًا ـ فتح الباب أمام التدخلات والانقلابات

تؤدي الانقسامات الحزبية الحادة إلى فراغ سياسي وعجز مؤسسي، ما يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية ويضعف الثقة بين المواطن والدولة. كما يُفرغ المؤسسات من مضمونها الوظيفي، ما قد يدفع الأطراف غير المدنية للتدخل، وغالبًا ما تُقدّم المؤسسة العسكرية كجهة قادرة على فرض النظام، وهو انعكاس لعجز الأحزاب عن إدارة التعددية بشكل مسؤول.

الأزمة الحزبية ليست ظرفية، بل شاملة فكريًا وسياسيًا وتنظيميًا، إذ تعكس قصورًا في فهم تطلعات المجتمع، وتحوّل الأحزاب أحيانًا إلى عوامل إعاقة بدل أدوات للتحديث والديمقراطية. ولتجاوز هذه الأزمة، لا يكفي معالجة مظاهر الخلل التنظيمي فقط، بل يلزم إعادة بناء الأحزاب وتجديد فكرها وأساليب عملها باستمرار، لتصبح وسيلة لحماية الدولة واستقرارها بدل أن تساهم في تفاقم الأزمات والانقسامات.

> " مما لا شك فيه أنّ الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب أزمة فكرية، وسياسية، وتنظيمية شاملة، كما أنها أزمة فهم لمتطلبات الواقع، ومتطلبات التطور، والانسجام معها، إذ أنها أخذت في أشكالها الحالية، ونهجها وأساليب عملها تلعب دوراً معرقلاً لمتطلبات التطور، وتزيد من تفاقم الأزمة التي تعيشها مجتمعاتها، فهذه الأحزاب بحاجة ليس فقط لمعالجة أزماتها فحسب، بل ولتجديد نفسها باستمرار في جميع نواحي بنيانها."[2]

هذه الأزمة هي التي تعاني منها الأحزاب السياسية انعكاسًا لعجزها عن مواكبة التحولات الفكرية والاجتماعية التي يشهدها العصر الحديث. فجمودها الأيديولوجي وضعف قدرتها على التفاعل مع متطلبات الواقع جعلاها تنفصل عن قضايا الجماهير الحقيقية. ومن ثمّ، فإن تجديد الفكر الحزبي وإعادة هيكلة آليات العمل التنظيمي يمثلان ضرورة حيوية لاستعادة دورها كقوة فاعلة في التنمية والديمقراطية، لا كعائقٍ أمامهما.

خامسًا ـ إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

---

1. الزياني عثمان، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://rawabetcenter.com. 22 أبريل،2015.
2. نصر شاهر أحمد، آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية، الجزيزة نت، https://www.aljazeera.net/arabic، 03-10-2004.

تؤدي الانقسامات الحزبية المستمرة إلى هدر وقت وطاقات الدولة ومواردها المادية والمعنوية، وتُعيق التخطيط الاستراتيجي والتنمية الشاملة. فالأحزاب المنشغلة بصراعاتها تضع المصالح الضيقة فوق الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، مما يحول المؤسسات إلى ساحات محاصصة سياسية ويؤخر تحسين التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

كما تُنتج هذه الانقسامات بيئة غير مستقرة تردع الاستثمار المحلي والأجنبي وتضعف ثقة المواطنين في المشاركة الاقتصادية، ما يزيد أزمة الموارد المالية للدولة. وتعيق الصراعات الحزبية وضع سياسات اقتصادية طويلة الأمد، فتتعثر مشاريع البنية التحتية والخدمات الحيوية، ويزداد الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي، ما يغذي الاحتجاجات والاضطرابات.

إضافة إلى ذلك، تُستنزف الخبرات الوطنية في المعارك السياسية، وينتشر الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاصصة، ما يضعف الأداء الحكومي ويُعوق تحقيق التنمية المستدامة.

> " يربط الاتجاه الحديث في أدبيات التنمية بين التنمية والديمقراطية، حيث تبرز أهمية الديمقراطية من خلال أن إفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار من شأنه أن يمكن من وضع الحاجات الإنسانية في مقدمة أولويات التنمية، فمواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف بحقوق الفرد وتمكينه من المشاركة الفعالة.
>
> إذ يؤكد الاقتصادي أمارتيا سن Amartya Sen على أن الحريات والإصلاح السياسي عملا مكملا وداعما للإصلاح الاقتصادي وللتنمية بشكل عام، من خلال أن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والمشاركة السياسية والاجتماعية قيمة جوهرية في رفاهية الإنسانية، كما أن التنمية هي عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وهي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، الاستبداد، ندرة الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي."[1]

يتضح من هذا الطرح أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة تكاملية لا انفصالية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون مشاركة شعبية فاعلة. فتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية يضمن توجيه السياسات التنموية نحو خدمة الإنسان أولاً، ويجعل من الحرية محورًا للتقدم والازدهار المستدام.

> " فالعدالة الاجتماعية تشكل حالة ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، وكذا غياب الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وغياب الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات. ومنه فهي تهدف إلى تحقيق حياة أفضل للسكان عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية والتركيز على مجالات النمو وتحقيق نمو للمجتمع في مختلف القطاعات، هذا إلى جانب احترام البيئة الطبيعية، وذلك بالحفاظ عليها حيث يؤدي ذلك إلى تحسين شروط العيش والعمل، ولعل من بين أهم ما تهدف إليه التنمية المستدامة هو توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية وبالتالي الحث على إيجاد الحلول الملائمة، فضلا عن الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد حفاظا على متطلبات الأجيال المقبلة ".[2]

---

1. الزعبي علي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: دراسة حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت، 2015، ص 31.
2. عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، 2010،

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

فالعدالة الاجتماعية ليست مجرد توزيع مادي للثروة، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان ورفاهيته. فهي تقوم على مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. كما أن العدالة الاجتماعية تُعدّ ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، لأنها تضمن إشراك الجميع في عملية البناء دون تهميش أو إقصاء. ومن ثم، فإن تحقيقها يعني إرساء أسس مجتمع متماسك، عادل، ومتوازن في فرصه وتطلعاته.

ومن هنا تتجلى الرؤية التكاملية لمفهوم العدالة الاجتماعية باعتبارها محورًا أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. فالكاتب يربط بين العدالة في توزيع الثروة والسلطة وبين جودة الحياة واحترام البيئة، وهو طرح يعكس فهماً عميقاً للتنمية بوصفها مشروعاً إنسانياً شاملاً، لا اقتصادياً فحسب. كما يبرز النص أهمية البعد الأخلاقي والبيئي في السياسات التنموية، مؤكداً أن تحقيق العدالة لا يتم إلا بتوازن الإنسان مع مجتمعه وبيئته. ويُلاحظ أنّ الكاتب ينطلق من منظور حضاري يربط الكرامة الإنسانية بالعدالة، واستدامة الحياة بالوعي والمسؤولية، وهو ما يجعل العدالة الاجتماعية غايةً وجودية تتجاوز حدود الاقتصاد والسياسة إلى بناء إنسانٍ فاعلٍ في محيطه.

> " تعتبر التنمية المستدامة عملية مركبة تشتمل على أبعاد متعددة، وتتمثل في ثلاثة أبعاد متداخلة ومتشابكة في إطار تفاعلي وهي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي البعد البيئي".[1]

تشير الدراسات العربية إلى أنّ التنمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية والمشاركة الشعبية، إذ لا تتحقق مجرد زيادة في الموارد أو الدخل، بل عبر توسيع الحريات الحقيقية وإزالة مظاهر الفقر والاستبعاد الاجتماعي والسياسي. الانقسامات الحزبية التي تعطل مشاركة المواطنين وتهمش فئات واسعة تُعيق مسار التنمية وتجعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية رهينة صراعات ضيقة.

كما أنّ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة تشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة، وأي تعطيل سياسي يؤثر سلبًا على هذه الأبعاد، فيرتفع الفقر والبطالة وتضعف السياسات البيئية الرشيدة. الانقسامات الحزبية المستمرة تتحول بذلك إلى حلقة مفرغة، تعطل النمو الاقتصادي، تضعف الثقة المجتمعية، وتكرّس الإقصاء والتهميش، ما يجعل التنمية الوطنية رهينة الصراعات الضيقة بدل مشروع وطني جامع.

فلا يمكن لأي مشروع تنموي أن ينجح في ظل الانقسامات الحزبية، ويظل هشًا ما لم تُرفع المصلحة الوطنية فوق المصالح الفئوية.

ضعف الكفاءة الإدارية وفشل الحكومة في استكمال الولاية

الكفاءة الإدارية أساس نجاح أي حكومة وتحقيق التنمية المستدامة، والإدارة العامة هي الأداة التي تحول السياسات إلى نتائج على الأرض. ضعف الأداء الإداري وتراجع الفاعلية المؤسسية يعطل التنمية، ويقوض ثقة المواطنين، ويضعف الشرعية السياسية. في كثير من الدول العربية والإسلامية، تعاني الإدارة من البيروقراطية المفرطة، وضعف الكفاءات، والتعيينات المبنية على الولاءات السياسية، ما يحول المؤسسات إلى أجهزة عاجزة عن التخطيط الاستراتيجي والاستجابة لمتطلبات المجتمع.

ص 30 -31.

1. الشيخ محمد الصالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الشعاع الإسكندرية، مصر، 2002، ص 94.

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES
ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

كما يسهم الفساد الإداري والمالي، وسوء توزيع الموارد، وتبديد المال العام، وغياب آليات المراقبة والمساءلة، في تفاقم ضعف الأداء المؤسسي. هذا الوضع يؤدي إلى هدر الموارد البشرية والمالية، ويحوّل الحكومات إلى أدوات لإدارة الأزمات بدلاً من التنمية، ويضعف ثقة المواطنين بالدولة ويزيد الضغط الاجتماعي والسياسي عليها، مما يجعل الحكومات عرضة للفشل قبل انتهاء ولاياتها.

لذلك، يمثل ضعف الأداء الإداري تحديًا رئيسيًا أمام استقرار واستمرارية الحكومات في العالم العربي والإسلامي، وإصلاح الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها شرط أساسي لضمان التنمية والشرعية السياسية والاستقرار في بيئة سياسية متقلبة.

> " لابد من القول هنا ان اية اصلاحات في المجالات المذكورة يجب أن تشتمل على تغيير الهياكل الحكومية والاجراءات الروتينية، ووضع تركيز عال على المنافسة الداخلية وتطوير أنظمة الحوافز والمكافآت في القطاع العام، مع تقوية أنظمة التفتيش والميزانيات الداخلية والخارجية."[1]

يُبرز الدكتور سعد العنزي في هذا النص جوهر الإصلاح الإداري الحقيقي القائم على التحول البنيوي لا الشكلي، إذ يشير إلى أن التغيير الفاعل لا يتحقق إلا بإعادة هيكلة المؤسسات وتطوير آليات العمل الداخلي. كما يؤكد على أهمية خلق بيئة تنافسية عادلة داخل الجهاز الحكومي تدفع نحو الأداء الأفضل، مع ضرورة تفعيل أنظمة الرقابة والمحاسبة لضمان الشفافية وحسن استخدام الموارد.

> " يعد الفساد الإداري في مراحله الأولى مجرد ظاهرة مرضية أو مرضا عضويا ينتقل عبر ميكروبات غير مرئية من المصابين إلى الأصحاء لكنه سرعان ما يتحول إلى وباء ينتشر ويتفشى في الوسط الإداري والقول بأن ميكروبات الفساد غير مرئية يستمد من السرية التي تتكتم بها عناصره وأدواته."[2]

يُقدّم الدكتور أحمد تشخيصاً دقيقاً لطبيعة الفساد الإداري بوصفه ظاهرة عضوية متنامية تبدأ في الخفاء ثم تتحول إلى وباء إداري يهدد بنية المؤسسات من الداخل. فهو يبرز أن الفساد لا ينشأ فجأة، بل يتغذى على ضعف الرقابة والتساهل الإداري حتى يغدو سلوكاً مألوفاً. كما يُبيّن التفاوت في أساليب الفساد بين القيادات والقاعدة، مما يعكس تدرجاً في الخطورة والمسؤولية. وتأتي الإشارة إلى الظروف الإدارية المتراخية لتؤكد أن البيئة البيروقراطية غير المنضبطة تُنتج الفساد وتُغذّيه، فيتحول الأداء الإداري من خدمة عامة إلى وسيلة نفعية. لذا، فإن مقاومة الفساد لا تكون بالشعارات، بل بإصلاح المناخ الإداري ومأسسة الشفافية والمساءلة.

> " ومن أسباب عدم نجاح نموذج البيروقراطية في المؤسسات الحكومية في الدول العربية هو كما ذكر الدكتور طماشة في دراسته بعنوان التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي بأن البحوث العلمية تكاد تجمع على قصور الأداء الفعلي للقطاع العام في معظم الدول العربية والتي بكل تأكيد تتبع نموذج بيروقراطي متهالك وقديم حصلت عليه من دول الاستعمار، بعد انتهاء الاستعمار، وأبقت عليه كما هو دون أي تحسين يذكر خوفاً من التغيير ومن المسؤول حسب ثقافة هذه المجتمعات. ومن الأمثلة

1. العنزي سعد، الفساد الإداري والتنمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 -49 لسنة 2008، ص 371.
2. أحمد طعيبة، الفساد الإداري دراسة نظرية تحليلية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص19.

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

على ذلك عيوب تنفيذ خطط التنمية، بمعنى أن الخطط كانت جيدة، ولكن التنفيذ أي إدارة التنمية كانت رديئة لجمود الإدارة وعدم مرونتها، وعدم قدرتها لتتلائم وتتكيف مع التغيير المطروح في خطط التنمية، وعدم مواءمة الثقافة المؤسسية والاتجاهات السلوكية للعاملين في الدولة مع التغيير. ولذلك، فإن خطط التنمية في كثير من الأحيان يتم إعاقة تنفيذها من قبل الجهاز الإداري البيروقراطي نفسه."[1]

يعكس تحليل الدكتور طماشة الواقع المؤسسي في العديد من الدول العربية، حيث تكاد المؤسسات الحكومية تظل أسيرة نموذج بيروقراطي قديم مستورد من الحقبة الاستعمارية، دون تحديث أو تطوير يواكب التغيرات الحديثة. إن تبني هذه النماذج دون إصلاح يعكس مقاومة ثقافية للتغيير وغياب آليات مساءلة واضحة، مما يجعل الجهاز الإداري عائقًا أمام التنمية بدل أن يكون أداة لها. ومن مظاهر العجز الاقتصادي كذلك سوء إدارة الموارد العامة، سواء من خلال الإفراط في الإنفاق الحكومي غير المنتج، أو من خلال انتشار الفساد المالي والإداري، مما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الأموال العامة إلى مجالات استهلاكية لا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. كما أن غياب التخطيط المالي طويل المدى وضعف أدوات الرقابة والمساءلة يفاقمان من العجز، ويجعلان الموازنة العامة أداة لتغطية النفقات الجارية بدلاً من أن تكون وسيلة لتحفيز التنمية والإنتاج. ويُضاف إلى ذلك اعتماد العديد من الدول النامية على الاقتراض الخارجي لسد العجز، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم الدين العام وارتفاع أعباء خدمته، مما يحدّ من قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو الاستثمار في البنية التحتية أو الخدمات الاجتماعية.

" سياسة التصدي للفقر: تقوم الحكومة بالتصريح بأنها ستتصدى لمشكلة الفقر، لكنها لا تصرح بأنها ستحل مشكلة الفقر، الفرق بين التصريحين يعنى الفرق بين النجاح والفشل فالحكومة تدرك صعوبة حل مشكلة الفقر وتدرك كذلك أن حل مشكلة كهذه يتطلب أكثر من مجرد جهود فريق وزاري واحد ويتطلب فترة زمنية أطول من أربع أو خمس سنوات، ونتيجة لفهم الحكومة حقيقة السياسة العامة، وما تتطلبه من جهود وثقة من المواطنين وممثليهم في المجلس التشريعي."[2]

وهذا هوالفرق الجوهري بين التصريح بالتصدي لمشكلة الفقر والتصريح بالقدرة على حلها نهائيًا، وهو فرق يعكس فهمًا واقعيًا لطبيعة السياسات العامة المعقدة. فالفقر ليس مجرد مشكلة تقنية يمكن حلها بإجراءات قصيرة الأمد، بل هو نتاج تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية تمتد عبر عقود، ما يجعل مواجهة أبعاده تتطلب تخطيطًا طويل المدى وتعاونًا متعدد الجهات.

إن إدراك الحكومة صعوبة حل الفقر، وضرورة تجاوز جهود فريق وزاري واحد، يعكس فهمًا ناضجًا لواقع السياسة العامة، حيث تعتمد النتائج على مشاركة فعالة من مؤسسات الدولة كافة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين أنفسهم. ويبرز النص أهمية المدة الزمنية اللازمة لتحقيق أثر ملموس، إذ أن السياسات قصيرة الأجل غالبًا ما تؤدي إلى نتائج محدودة أو مؤقتة.

1. بومدين طاشمة، التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، http://search.mandumah.com/Record/455627، 2012.

2. الرفاعي مساعد بن حامد، السياسية العامة تنظيم وتقويم، شركة تكوين للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية ط 1، 2001، ص 86.

كما يسلط النص الضوء على ضرورة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وأيضًا بين السلطة التنفيذية والتشريعية، لضمان استدامة السياسات وتماسكها عبر الزمن، ما يعزز فرص نجاح البرامج ومصداقيتها. إن التعامل مع الفقر كمسألة مستمرة يستدعي رؤية شاملة تشمل التعليم، الصحة، التوظيف، والحماية الاجتماعية، وليس مجرد حلول ترقيعية أو ردود فعل آنية.

بالتالي، يظهر النص أن السياسة العامة الناجحة هي تلك التي تعترف بالحدود الواقعية للسلطة التنفيذية، وتخطط وفقًا لإمكاناتها ومواردها، مع إشراك المجتمع في كل مرحلة. وهذا التصور الواقعي يقلل من الشعور بالإحباط لدى المواطنين، ويجعلهم شركاء في العملية التنموية بدل أن يكونوا متلقين سلبيين للقرارات الحكومية.

فالجمود الإداري وعدم المرونة، كما يشير الباحث، يؤدي إلى ضعف القدرة على تنفيذ خطط التنمية، حتى لو كانت هذه الخطط جيدة من الناحية النظرية. فغياب التكيف المؤسسي مع المتغيرات، وعدم مواءمة ثقافة العمل وسلوكيات الموظفين مع أهداف التنمية، يحوّل الإدارة إلى عامل إعاقة أكثر من كونها محركًا للنمو.

هذا الوضع يوضح أن البيروقراطية المتهالكة ليست مجرد هيكل إداري جامد، بل هي شبكة مترابطة من عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية تقف عائقًا أمام أي جهود إصلاحية حقيقية. وعليه، فإن نجاح خطط التنمية يتطلب إصلاح الجهاز الإداري بشكل جذري، يشمل تحديث الهياكل، تطوير الكفاءات، وإعادة صياغة ثقافة العمل لتكون ديناميكية ومرنة وقادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما يجب تعزيز أدوات الرقابة والمساءلة لضمان أن لا تُعوّق المصالح الضيقة تنفيذ السياسات العامة، وأن يتحول الموظفون من مجرد منفذين روتينيين إلى شركاء فاعلين في تحقيق أهداف التنمية. بدون هذا الإصلاح الشامل، ستظل الخطط التنموية حبرًا على ورق، والأجهزة الإدارية مجرد عائق يحجب إمكانات المجتمع من النمو والازدهار.

فضعف الأداء الإداري والعشوائية المؤسسية ليست مجرد خلل تقني، بل تعكس بنية سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة تعيق تحويل السياسات إلى نتائج ملموسة. الإدارة العامة عمود الدولة، وأي قصور فيها يؤدي إلى إخفاقات في التنمية والإصلاح، ويضعف ثقة المواطنين والشرعية السياسية.

الجمود والبيروقراطية، والمحسوبيات، والفساد، يحول المؤسسات من خدمة المجتمع إلى أداة لإعادة إنتاج الامتيازات. العشوائية في القرار وتشتت الجهود وهشاشة التنسيق تهدر الموارد وتؤجل الإصلاحات، فتتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لذلك، أصبح الإصلاح الإداري العميق ضروريًا لإعادة الكفاءة والشفافية والمساءلة، وتمكين الإدارة من أداء دورها الطبيعي في التنمية وخدمة المجتمع، وربط القرارات بالتخطيط الاستراتيجي والبيانات الواقعية.

QUALITATIVE RESEARCH JOURNAL FOR SOCIAL STUDIES

ISSN Online: 3006-4686, ISSN Print: 3006-4678
Volume No: 02 Issue No: 03 (2025)

التوصيات

1. **إصلاح الإدارة العامة**: تطوير الكفاءة المؤسسية من خلال التدريب المستمر، توظيف الكفاءات على أساس الجدارة وليس الولاءات، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتقليل البيروقراطية.
2. **تعزيز الشفافية والمساءلة**: وضع آليات رقابية فعّالة لضبط الأداء الإداري والمالي، مع تعزيز دور القضاء المستقل ومؤسسات الرقابة.
3. **مكافحة الفساد**: تطبيق قوانين صارمة للحد من المحسوبيات واستغلال النفوذ، وضمان توزيع الموارد والمشاريع بعدالة.
4. **بناء ثقة المواطنين**: تحسين جودة الخدمات العامة وتوضيح أولويات الدولة لضمان علاقة إيجابية بين المواطن ومؤسسات الحكم.
5. **ترسيخ التوافق السياسي**: تشجيع الحوار بين الأحزاب وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية لتجنب الانقسامات والصراعات التي تعطل التنمية.

المقترحات

1. **تحديث الثقافة المؤسسية**: مواءمة الاتجاهات السلوكية للعاملين مع أهداف التنمية والسياسات العامة، وتبني ثقافة الالتزام والانضباط المهني.
2. **تعزيز التخطيط الاستراتيجي**: ربط القرارات بالبيانات الواقعية والدراسات الميدانية لضمان تنفيذ مشاريع تنموية متكاملة وفعالة.
3. **تطوير الأداء الحزبي**: إعادة بناء الأحزاب على أسس الكفاءة والشفافية لضمان المشاركة الشعبية الفعّالة وصياغة سياسات وطنية مستدامة.
4. **حماية الاستقرار الوطني**: وضع آليات للحد من الانقسامات الحادة ومنع استغلال الفراغ السياسي من قبل قوى خارجية أو الانقلابات العسكرية.
5. **دعم التنمية الشاملة**: ربط الإصلاح الإداري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان استقرار طويل الأمد وتحقيق العدالة والرفاهية للمواطنين.